وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، ٢٧ فبراير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

النفط يواصل خسائره بعد ارتفاع الدولار وتغير توقعات أسعار الفائدة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط في افتتاح تداولات الأسبوع، أمس الاثنين، لتواصل خسائر الجلسة السابقة بعد صعود الدولار وسط مخاوف في السوق من أن التضخم الأعلى من المتوقع قد يؤخر تخفيضات أسعار الفائدة الأميركية المرتفعة التي تحد من نمو الطلب العالمي على الوقود. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 14 سنتا، بما يعادل 0.2 بالمئة، إلى 81.48 دولارا للبرميل، في حين تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 22 سنتا، أو 0.3 بالمئة، إلى 76.27 دولارا للبرميل، مع ارتفاع الدولار الأميركي. والدولار القوي يجعل النفط أكثر تكلفة بالنسبة لحائزي العملات الأخرى.

واعتمد الانخفاض على خسائر الأسبوع الماضي، عندما انخفض برنت نحو 2 % وتراجع خام غرب تكساس الوسيط أكثر من 3 % بفعل مؤشرات على أن تخفيضات أسعار الفائدة الأميركية قد تتأجل لمدة شهرين بسبب ارتفاع التضخم.

وقالت تينا تنغ المحللة المستقلة ومقرها أوكلاند: «يبدو أن معنويات المخاطرة في تراجع بعد ارتفاع السوق الذي قادته نفيديا الأسبوع الماضي حيث أدت توقعات أسعار الفائدة المرتفعة على المدى الطويل إلى رفع الدولار الأميركي، مما ضغط على أسعار السلع الأساسية».

ويتم تداول أسعار النفط بين 70 دولارًا و90 دولارًا للبرميل منذ نوفمبر، حيث أدى ارتفاع العرض في الولايات المتحدة والمخاوف من ضعف الطلب في الصين إلى تعويض تخفيضات إمدادات أوبك + على الرغم من اندلاع حربين.

وكتب محللو أبحاث بنك إيه ان زد، في مذكرة: «انخفضت أسعار النفط الخام بسبب عدم وجود محركات جديدة، وقد وقع النفط بين عوامل صعودية مثل انخفاض إنتاج أوبك وارتفاع المخاطر الجيوسياسية والمخاوف السلبية بشأن ضعف الطلب في الصين».

ومع ذلك، رفع البنك سعر الذروة في الصيف إلى 87 دولارًا للبرميل، ارتفاعًا من 85 دولارًا، حيث أدت الاضطرابات في البحر الأحمر إلى سحب أكبر من المتوقع من المخزونات التي تحتفظ بها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ولا يزال بنك جولدمان ساكس يتوقع نمو الطلب على النفط بمقدار 1.5 مليون برميل يوميًا في عام 2024، لكنه خفض توقعات الصين بينما رفع توقعاته للولايات المتحدة والهند. وأضاف المحللون: «من المرجح أن يواكب النمو القوي للإمدادات من خارج أوبك النمو القوي للطلب العالمي».

وإضافة إلى إمدادات الطاقة العالمية، ستقوم قطر بزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال على الرغم من الانخفاض الحاد الأخير في الأسعار العالمية في الآونة الأخيرة، وذلك في رهان طويل الأجل على ارتفاع الطلب على الوقود الأقل تلويثا في أوروبا وآسيا. وقال رئيس شركة قطر للطاقة سعد الكعبي يوم الأحد إن التوسعة الجديدة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال ستضيف 16 مليون طن متري سنويا إلى خططها التوسعية، ليصل إجمالي الطاقة إلى 142 مليون طن سنويا.

ويأتي الإعلان القطري في الوقت الذي انهارت فيه أسعار الغاز الطبيعي المسال في آسيا مؤخرًا إلى أدنى مستوى لها منذ ثلاث سنوات تقريبًا، حيث أدت درجات الحرارة الأعلى من المعتاد خلال فصل الشتاء في نصف الكرة الشمالي إلى انخفاض الطلب. والغاز الطبيعي المسال هو غاز يتم تبريده بشكل فائق إلى سائل، مما يقلل من حجمه للسماح بنقله عن طريق السفن.

وارتفعت أسعار الغاز في آسيا وأوروبا إلى مستوى قياسي في عام 2022 بعد الغزو الروسي لأوكرانيا وما تلا ذلك من قطع إمدادات الغاز الروسية إلى أوروبا. ووسط ارتفاع الأسعار، ملأ موردو الغاز الأميركيون فراغ العرض، وأثبتوا أنفسهم كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم في عام 2023، متجاوزين قطر، على الرغم من أن الإمدادات القطرية ساعدت أيضًا في استبدال الكميات.

ويأتي الإعلان القطري أيضًا في أعقاب قرار الرئيس الأميركي جو بايدن بإيقاف الموافقة مؤقتًا على طلبات إنشاء محطات تصدير الغاز الطبيعي المسال الجديدة لإجراء المراجعات البيئية، مما أثار تحذيرات من مستوردي الغاز من أن هذه الخطوة ستضر بأمن الطاقة المستقبلي في جميع أنحاء العالم.

وفي الإعلان، قال الكعبي إن أسواق الغاز الآسيوية ستواصل النمو، وستظل أوروبا بحاجة إلى المزيد من الغاز في المستقبل المنظور. وقال في مؤتمر صحفي في الدوحة «ما زلنا نعتقد أن هناك مستقبلا كبيرا للغاز لمدة 50 عاما على الأقل، وكلما تمكنا من فعل المزيد من الناحية الفنية، سنفعل المزيد». وأضاف «نرى أن أوروبا ستحتاج إلى الغاز لفترة طويلة جدا جدا. لكن النمو في آسيا سيكون بالتأكيد أكبر من النمو في أوروبا، مدفوعا بشكل أساسي بالنمو السكاني». ومع هذه الدفعة الإضافية، سيرتفع إنتاج حقل الشمال القطري من 77 مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال حالياً إلى 142 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030، أي بزيادة قدرها 85% في الإنتاج.

وقد لا يكون هذا التوسع الأخير هو الأخير بالنسبة لقطر، حيث قال الكعبي إن تقييم مكامن الغاز لديها سيستمر وسيتم توسيع الإنتاج بشكل أكبر إذا كانت هناك حاجة في السوق.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، انخفضت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الاثنين، لتواصل خسائرها الحادة من الجلسة السابقة حيث ظلت الأسواق غير متأكدة بشأن الطلب، خاصة في مواجهة أسعار الفائدة الأميركية المرتفعة لفترة أطول.

وينصب التركيز الآن على سلسلة من القراءات الاقتصادية الرئيسية هذا الأسبوع، بالإضافة إلى المزيد من الإشارات من مجلس الاحتياطي الفيدرالي حول مسار أسعار الفائدة.

وكانت المخاوف بشأن تباطؤ الطلب، خاصة بعد الإشارات المتشددة من بنك الاحتياطي الفيدرالي، بمثابة ضغط رئيسي على أسعار النفط الخام الأسبوع الماضي، مما أدى إلى انخفاضها بنحو 3 % يوم الجمعة ومحو جميع مكاسب الأسبوع.

وتفوقت مخاوف الطلب إلى حد كبير على علامات استمرار عدم الاستقرار الجيوسياسي في الشرق الأوسط، الأمر الذي قدم للنفط بعض الدعم في وقت سابق من عام 2024 حيث تخشى الأسواق من انقطاع الإمدادات المحتمل.

من المقرر صدور بيانات التضخم من العديد من الاقتصادات الكبرى هذا الأسبوع، بما في ذلك اليابان وأستراليا ومنطقة اليورو والولايات المتحدة. في حالة الولايات المتحدة، من المقرر صدور بيانات مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي - وهو مقياس التضخم المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي - في وقت لاحق من الأسبوع، ومن المتوقع أيضًا أن تأخذ في الاعتبار خطط البنك المركزي لأسعار الفائدة في وقت لاحق من عام 2024.

وشوهد المتداولون إلى حد كبير أنهم يستبعدون فرص خفض أسعار الفائدة في مايو ويونيو، حيث حذرت مجموعة من مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي من أن البنك ليس في عجلة من أمره للبدء في خفض أسعار الفائدة. والتعليقات من العديد من مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي متاحة أيضًا في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

وينصب التركيز هذا الأسبوع أيضًا على القراءة الثانية للناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في الربع الرابع، والذي من المتوقع أن يؤكد مجددًا أنه على الرغم من أن النمو الاقتصادي ظل متقدمًا على أقرانه في العالم المتقدم، إلا أنه لا يزال يتباطأ عن الربع السابق. لكن لا يزال من المتوقع أن يظل النمو قويا بما يكفي لإبقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول في البلاد.

ومن المقرر أيضًا صدور بيانات مؤشر مديري المشتريات من الصين في وقت لاحق من هذا الأسبوع، ومن المتوقع أن توفر المزيد من الإشارات حول تباطؤ الانتعاش الاقتصادي في البلاد. لكن سلسلة من إجراءات التحفيز الأخيرة، بالإضافة إلى علامات على بعض التحسن في الإنفاق الاستهلاكي، عززت الآمال في التعافي الاقتصادي المستدام في أكبر مستورد للنفط في العالم.

وسجلت إمدادات النفط العالمية في يناير انخفاضًا حادًا قدره 1.4 مليون برميل يوميًا على أساس شهري بعد انفجار في القطب الشمالي أدى إلى توقف الإنتاج في أميركا الشمالية ومع تعميق أوبك + لتخفيضات الإنتاج. ومع ذلك، سيساعد الإنتاج القياسي من الولايات المتحدة والبرازيل وغويانا وكندا على تعزيز الإمدادات من خارج أوبك + بمقدار 1.6 مليون برميل في اليوم هذا العام مقارنة بـ 2.4 مليون برميل في اليوم في عام 2023، عندما ارتفع إجمالي إمدادات النفط العالمية بمقدار 2 مليون برميل في اليوم إلى متوسط 102.1. مليون برميل في اليوم.

ومن المتوقع أن تتسارع إنتاجية المصافي من أدنى مستوى موسمي عند 81.5 مليون برميل يومياً في فبراير. وسوف يتعافى نشاط حوض الأطلسي من الاضطرابات المرتبطة بالطقس في الولايات المتحدة والتي أدت إلى خفض عمليات التشغيل بما يصل إلى 1.7 مليون برميل في اليوم، على الرغم من التحسن في أعمال الصيانة المخطط لها ومع ظهور قدرات جديدة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وبالنسبة لعام 2024 ككل، من المتوقع أن يرتفع تشغيل مصافي النفط الخام بمقدار مليون برميل يوميًا إلى 83.3 مليون برميل يوميًا، حيث يؤدي الانخفاض بمقدار 330 ألف برميل يوميًا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تخفيف المكاسب خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وانتعشت هوامش التكرير من الضعف الذي حدث في أوائل شهر يناير في حوض الأطلسي، بقيادة ساحل الخليج الأميركي في أعقاب تجميد الشتاء في منتصف الشهر. وتشير البيانات الأولية إلى أن مخزونات النفط العالمية المرصودة انخفضت بنحو 60 مليون برميل في يناير، مع انخفاض المخزونات البرية إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2016 على الأقل.

وفي ديسمبر، ارتفعت المخزونات العالمية بمقدار 21.6 مليون برميل مع ارتفاع مخزون النفط على الماء (60.7+ مليون برميل). وانخفضت مخزونات الصناعة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 24.1 مليون برميل في ديسمبر، مما يعكس الانخفاضات في جميع المناطق الثلاث.

محللون يتفقون على تمديد تخفيضات إنتاج أوبك+ حتى الربع الثاني

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قال بنك جولدمان ساكس في مذكرة مؤرخة يوم الأحد إنه رفع توقعاته لذروة خام برنت في صيف 2024 بمقدار دولارين للبرميل إلى 87 دولاراً، إذ ساهمت الاضطرابات في البحر الأحمر في سحب أكبر قليلا من المتوقع في المخزونات التجارية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقال البنك «لقد تم سحب المخزونات التجارية البرية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل أسرع إلى حد ما مما كان متوقعًا حيث أدى إعادة توجيه التدفقات بعيدًا عن البحر الأحمر إلى زيادة المخزونات من المياه». وعلى الرغم من تصعيد البحر الأحمر، يتوقع بنك جولدمان ساكس أن يظل خام برنت في نطاق 70-90 دولارًا، مشيرًا إلى أن تقلب الأسعار الخافت، على الرغم من حروب الشرق الأوسط وأوكرانيا المستمرة، يعكس علاوة مخاطر جيوسياسية متواضعة. وقال جولدمان إن الطاقة الفائضة المرتفعة ستسمح لأوبك+ بتعويض الاختلالات في معظم السيناريوهات، في حين من المرجح أن يواكب النمو القوي للإمدادات من خارج أوبك النمو القوي للطلب العالمي. ويواصل البنك توقعاته لنمو الطلب على النفط عند 1.5 مليون برميل يوميا في 2024، مع موازنة خفض الطلب الصيني مع ترقيات في الهند والولايات المتحدة. ويتوقع جولدمان أيضًا أن يعلن صناع السياسات في أوبك+ عن تمديد تخفيضات الإنتاج في أوائل مارس لإبقاء السوق في عجز معتدل، والذي يتوقع أن يبلغ 0.5 مليون برميل يوميًا في الربع الأول و0.4 مليون برميل يوميًا في الربع الثاني. ولا يزال البنك يتوقع تمديدات كاملة لتخفيضات أوبك+ خلال الربع الثاني من هذا العام، يليها التخلص التدريجي والجزئي من الحزمة الأخيرة بدءًا من الربع الثالث. وأضاف جولدمان أنه يتوقع أن يبلغ متوسط سعر برنت 80 دولارًا في عام 2025، ويتوقع محللو صناعة النفط أن تمدد أوبك+ تخفيضات الإنتاج حتى الربع الثاني. وكشف استطلاع جديد يوم الجمعة أن مراقبي صناعة النفط والمحللين يراهنون على تمديد أوبك + تخفيضات إنتاج النفط إلى ما بعد الربع الأول من عام 2024 إلى الربع المقبل. وتوقع الاستطلاع بأغلبية ساحقة أن تضطر أوبك + إلى تمديد التخفيضات حتى الربع الثاني من عام 2024، حيث يراهن 14 من أصل 17 تاجرًا ومحللاً شملهم الاستطلاع على أن أوبك + لن تجري أي تغييرات على خطط إنتاجها في الربع المقبل. وقال بوب ماكنالي، رئيس مجموعة رابيدان إنرجي الاستشارية: «العرض يتجاوز الطلب، وللحفاظ على استقرار الأسعار، يتعين على أوبك+ إبقاء هذا النفط خارج السوق». بينما قال تاماس فارجا، المحلل في شركة بي في إم أويل أسوشييتس المحدودة: «ليس أمام أوبك + خيار سوى تمديد التخفيضات الحالية لتجنب الانهيار». ولم تعلن مجموعة أوبك+ عن خططها الرسمية للربع الثاني، ولم تحدد موعدًا بعد لمناقشة خطط الربع الثاني أيضًا. وبينما يشعر معظم الذين شملهم الاستطلاع أن أوبك + من المرجح أن تمدد تخفيضاتها إلى الربع المقبل، يشعر آخرون أن أوبك + قد تزيد تخفيضات الإنتاج، بعد أن استمر بعض أعضائها - بما في ذلك العراق وكازاخستان - في الإنتاج الزائد في يناير.

وبصرف النظر عن الاستطلاع، فقد قدرت وكالة الطاقة الدولية أنه في حين أن نمو الطلب العالمي على النفط يفقد زخمه، فإن أسواق النفط العالمية تضيق بالفعل بعد ملاحظة انخفاض مخزونات النفط بنحو 60 مليون برميل في يناير. وإذا استمرت الأسواق في التضييق، فيجب أن يكون هناك شيء واحد صحيح، إذا أثبتت تقديرات وكالة الطاقة الدولية دقة، يجب على أوبك + الحفاظ على انضباطها الحالي وإلغاء تخفيضات الإنتاج تدريجياً - وليس دفعة واحدة في نهاية الربع الأول. ويختلف مدى البطء الذي يجب أن يتم به حل التخفيضات حتى لا تدفع أسعار النفط إلى الانخفاض، من محلل إلى آخر. وقالت أمريتا سين، مديرة الأبحاث في شركة إينرجي اسبيكتس: «الأسواق المادية تخبرنا أن الأسواق قد تشددت بالفعل». «ونعتقد أن أوبك + ستمدد تخفيضاتها بشكل ما.» وبعد ذلك، وفقاً لسين، سوف يختفي الفائض. وفي سياق متصل، قد تعمل آسيا على تنويع سلة إمداداتها من النفط الخام، حيث سيعزز المنتجون من خارج أوبك+ الإنتاج في عام 2024، لكن ارتفاع تكاليف الشحن والاضطرابات في بعض طرق الشحن يشكل تحديات أمام التدفقات الإقليمية، بحسب ستاندرد آند بورز جلوبال. ومع توقع استمرار لعبة شد الحبل على خامات الشرق الأوسط بسبب الحرب المستمرة بين روسيا وأوكرانيا، يستكشف العديد من المشترين الآسيويين بالفعل إمدادات بديلة من الولايات المتحدة والبرازيل وكندا وغيانا - وهي الدول التي يشهد إنتاجها اتجاه أعلى.

وقال كانغ وو، الرئيس العالمي لأبحاث الطلب على النفط لدى ستاندرد آند بي جلوبال: «آسيا ستستفيد من ارتفاع إنتاج النفط من خارج أوبك لأن الزيادة ستؤدي إلى زيادة إمدادات النفط العالمية، مما سيحفز تدفق المزيد من النفط إلى آسيا. تستورد العديد من الدول الآسيوية بالفعل النفط من الدول غير الأعضاء في أوبك + مباشرة - لذا فإن الأمر أكثر مرحًا». وقالت وكالة الطاقة الدولية في وقت سابق من شهر فبراير إنه مع إنتاج أقوى من المتوقع من المنتجين الأمريكيين الرئيسيين هذا العام، فإنها تتوقع الآن أن يبلغ متوسط إمدادات النفط العالمية مستوى قياسيًا عند 103.8 مليون برميل يوميًا في عام 2024، وهو تعديل صعودي قدره 250 ألف برميل يوميًا من 2024. تقرير الشهر السابق. ومن المتوقع أن تضيف الولايات المتحدة والبرازيل وغويانا وكندا مجتمعة 1.4 مليون برميل يوميا من إنتاج النفط الجديد. ومن المقرر أن يضيف جميع المنتجين من خارج أوبك + 1.6 مليون برميل يوميًا، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية. وقال فيبوتي جارج، مدير جنوب آسيا في معهد اقتصاديات الطاقة والتحليل المالي: «إن إنتاج النفط من خارج أوبك+ يتزايد ويمكن أن يكون مفيدًا إذا كان المزيد من الإمدادات يمكن أن يخفض الأسعار لدول مثل الهند».

ويتوقع المحللون أيضًا بعض التحديات التي تواجه اقتصاديات المصافي أثناء معالجة الخامات الجديدة. ومع استمرار أزمة البحر الأحمر وغيرها من الشكوك الجيوسياسية عند نقاط الاختناق، يتعين على المشترين الآسيويين دفع تكلفة أعلى، بما في ذلك الشحن، للوصول إلى إمدادات النفط الإضافية. بالإضافة إلى ذلك، مع الأخذ في الاعتبار تطور مصافي التكرير الحالية في آسيا والرغبة في الحصول على النفط الثقيل والحامض، لن يكون كل النفط من الخامات غير الأعضاء في أوبك+ مناسبا.

وعلى هذا النحو، قد تتأثر اقتصاديات التكرير في آسيا سلبا»، بحسب جارج. وسيتم إعادة توجيه حوالي 75 مليون برميل من النفط حول إفريقيا وإضافتها إلى المخزونات في البحر بعد الاضطرابات في منطقة البحر الأحمر، وفقًا لتقديرات ستاندرد آند بي جلوبال. ويعادل هذا زيادة طفيفة تتراوح بين 3 دولارات و4 دولارات للبرميل بناءً على علاقات الأسعار والمخزون التاريخية، ولكن أي تصعيد يمكن أن يضيف المزيد إلى القيمة. واستمرت جهود التنويع التي بذلها المشترين الآسيويون الرئيسيون، مثل الهند والصين، في العام الماضي، ويعتقد المحللون أن هذا الاتجاه سيظل كما هو في عام 2024. وأظهرت بيانات من الإدارة العامة للجمارك أن الصين استوردت 5.245 مليون برميل يوميا من خام الشرق الأوسط في عام 2023، بانخفاض 2.4 % عن عام 2022. وانخفضت حصة خام الشرق الأوسط في إجمالي سلة واردات الصين إلى 46.3 % في عام 2023، من 52.7 % في عام 2022، مع كون روسيا أكبر مورد للصين في العام الماضي.

وفي الوقت نفسه، تراجعت واردات الهند من النفط الخام من موردي الشرق الأوسط بنسبة 21 % إلى 2.144 مليون برميل يوميًا في عام 2023، بينما ساهمت روسيا بأكثر من 35 % من إجمالي واردات الهند من النفط الخام العام الماضي، عند 1.7 مليون برميل يوميًا، وفقًا لبيانات ستاندرد آند بورز جلوبال.

وأشارت شركات التكرير في كوريا الجنوبية واليابان إلى أن الولايات المتحدة هي مورد مهم خارج أوبك ودائرة الشرق الأوسط حيث أن منتج أمريكا الشمالية قادر على توفير العديد من ناقلات النفط الخام العملاقة من الخام الخفيف الحلو والمتوسط الحامض في كل دورة تداول. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يعمل ارتباط سعر الخام الأمريكي بمجمع بلاتس لخام برنت المؤرخ كتحوط ضد أي تقلبات وارتفاعات غير متوقعة في أسعار بلاتس دبي، وأسعار النفط الخام في الخليج العربي وأسعار البيع الرسمية في الشرق الأوسط. وقال مدير مواد خام في مصفاة كورية جنوبية «الولايات المتحدة توفر هذه الحماية لأنها المنتج النادر من خارج أوبك القادر على إمدادنا بما يصل إلى 20 مليون برميل شهريا». وأضاف: «على الرغم من أن شحنات الخام الأمريكي يتم تداولها في كثير من الأحيان على أساس معيار دبي القياسي لراحة بعض العملاء الآسيويين، فإن آلية التسعير الأساسية للخامات الأمريكية مرتبطة بمجمع برنت. وهذا يوفر أيضًا حماية ضد أي صدمات أسعار في هيكل سوق دبي». وأظهرت أحدث البيانات الصادرة عن مؤسسة النفط الوطنية الكورية أن كوريا الجنوبية، أكبر مشتر للخام الأمريكي في آسيا، اشترت 142.38 مليون برميل في عام 2023، بزيادة 4.4 % عن عام 2022. وقال أحد كبار محللي السوق في جمعية البترول الكورية إنه سيكون من الحكمة تجنب الاعتماد أكثر من اللازم على موردي الشرق الأوسط، ومن الصحي على الأقل الحفاظ على نسبة العرض من الشرق الأوسط إلى خارج الشرق الأوسط عند 75% إلى 25 %. لكن صناعة التكرير في اليابان تعتبر محافظة للغاية من حيث اختيار المواد الخام وقائمة الخام في البلاد وتعتمد بشكل كبير على الموردين في الشرق الأوسط. وأظهرت أحدث البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة أن إيران استوردت 2.42 مليون برميل يوميًا من الخام عالي الكبريت من موردي الخليج العربي في عام 2023، وهو ما يمثل 95.1 % من إجمالي مشتريات المواد الخام لمصافي التكرير في البلاد.

وحذر شونيتشي كيتو، رئيس جمعية البترول اليابانية، في وقت سابق من هذا العام من أن شركات التكرير اليابانية بحاجة إلى إعداد ترتيبات طوارئ لأي انقطاع محتمل في إمدادات النفط في الشرق الأوسط. وأظهرت البيانات أن واردات اليابان البالغة 53472 برميلًا يوميًا من الخام منخفض الكبريت من الولايات المتحدة في عام 2023 كانت تقريبًا ضعف 27451 برميلًا يوميًا الواردة في عام 2022. وقال المصدر التجاري «الزيادة الحادة في واردات الخام الأمريكية ربما تكون خطوة في الاتجاه الصحيح لجهود التنويع».

تقرير: «أوبك بلس» تبدأ زيادة إنتاجها النفطي عكاظ

قالت مؤسسة كابيتال إيكونوميكس البحثية، إنها تتوقع أن تبدأ مجموعة «أوبك بلس» زيادة إنتاجها النفطي بشكل تدريجي.

وأضافت، أنه من المقرر اجتماع التحالف الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجين مستقلين للخام من بينهم روسيا، خلال الأسابيع المقبلة لمراجعة حصص الإنتاج.

وتخفض «أوبك بلس» إنتاجها من النفط منذ أواخر 2022 لدعم أسواق الطاقة، وفقاً لوكالة أنباء العالم العربي.

وأشارت أوبك في تقريرها الشهري في فبراير 2024 إلى الالتزام غير المتكافئ للدول الأعضاء باتفاق تخفيض إمدادات النفط خلال يناير.

وأوضحت، أنه رغم التزام الكويت والجزائر بحصتيهما لخفض الإنتاج إلا أن تقييد الإمدادات العراقية كان أقل بكثير من المتفق عليه.

وأعلنت وزارة النفط العراقية التزامها بتعديلات الإنتاج المتفق عليها في الاجتماع الوزاري لأوبك بلس.

النفط يرتفع أكثر من دولار بفعل زيادة الطلب الأوروبي على الديزل

الاقتصادية

ارتفعت أسعار النفط اليوم بفعل زيادة الطلب الأوروبي على الديزل في سوق تعاني من نقص إنتاج مصافي التكرير الأمريكية جراء عمليات صيانة مقررة.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 91 سنتا أو 1.11% إلى 82.53 دولار للبرميل عند التسوية. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.09 دولار أي 1.43% إلى 77.58 دولار.

وأدى تراجع نشاط التكرير في الولايات المتحدة واضطرابات الشحن العالمية إلى تقلص إمدادات الديزل في الأسابيع القليلة الماضية، مما قلص صادرات الديزل الأمريكية المرتفعة تاريخيا إلى أوروبا هذا الشهر.

وارتفعت أسعار الديزل في الولايات المتحدة لفترة وجيزة إلى أعلى مستوى منذ أربعة أشهر لتتجاوز 48 دولارا للبرميل هذا الشهر مما يحد من فرص المراجحة لشحن الوقود إلى أوروبا.

وقالت القيادة المركزية الأمريكية إن الحوثيين في اليمن كادوا أن يصيبوا ناقلة ترفع العلم الأمريكي يوم السبت. وتركت سفينة أخرى هاجمها الحوثيون الأسبوع الماضي في البحر الأحمر، وشوهدت والوقود يتسرب منها.

وقال فيل فلين المحلل لدى برايس فيوتشرز جروب إن التداول المبكر اليوم حفزته مخاوف من أن يحد التضخم المستمر من الطلب، لكن التركيز انتقل إلى قضية أساسية أكثر، وهي العرض والطلب.

وأضاف: «نعود على ما يبدو إلى التركيز على العرض.. الطلب قوي جدا، وفي نهاية المطاف، يتعلق الأمر بالعرض والطلب».

وقال فلين إن من المتوقع أيضا أن تبدأ المصافي في استعادة قدرتها الإنتاجية في مارس بعد الانتهاء من عمليات الإصلاح المقررة في المصافي الأمريكية.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية الأسبوع الماضي إن معدل استخدام مصافي التكرير في الولايات المتحدة بلغ 80.6% من طاقتها في الأسبوعين الماضيين.

وتراوح سعر تداول النفط بين 70 و90 دولارا للبرميل منذ نوفمبر، إذ بدد ارتفاع الإمدادات الأمريكية والمخاوف من ضعف الطلب الصيني تخفيضات إمدادات أوبك بلس على الرغم من الحروب المستعرة في أوكرانيا وغزة.

الصين تسرع وتيرة شرائها للنفط في فبراير وترفع آمال الأسواق باستدامة الطلب

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

تبدو التوقعات بالنسبة إلى أسواق النفط الصينية أكثر إشراقا بعض الشيء، بعد ازدهار السفر خلال العام القمري الجديد، ما يزيد الآمال في انتعاش أكثر استدامة في الطلب.

وقال لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون: «إن الصين اتخذت وتيرة سريعة في شراء شحنات النفط الخام من جميع أنحاء العالم منذ عطلة منتصف فبراير الجاري، كما من المتوقع أن ترتفع طاقة التكرير في 2024 بنسبة 18 % لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ ثلاثة أعوام، وامتدت هذه المشتريات إلى جميع أنحاء العالم، من الشرق الأوسط وإفريقيا إلى الولايات المتحدة والبرازيل وبحر الشمال».

ويقول روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية: «إن السوق النفطية تعاني ارتفاع وتيرة تقلبات الأسعار»، مشيرا إلى ظهور اتجاه هبوطي قوي في الأسبوع الماضي، وبداية الأسبوع الجاري بسبب قوة تأثير المخاوف بشأن مستويات نمو الطلب، التي تفوقت على تداعيات الصراع في الشرق الأوسط وتأثيراته القوية في المعروض النفطي. وأوضح أن أزمة الشحن في البحر الأحمر دفعت مشغلي السفن إلى تغيير مسارها، كما أن تجدد الهجمات القادمة من نقاط القرصنة الساخنة سيئة السمعة أثار قلق شركات الشحن بشأن المسار الجديد، لافتا إلى ارتفاع خطر مواجهة هجمات الحوثيين.

من جانبه، يقول ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة: «إن انخفاض واردات الديزل إلى أوروبا من الولايات المتحدة أضاف إلى الصعوبات الحالية التي تواجهها أوروبا لتأمين كميات من نواتج التقطير، وسط تشديد العرض بسبب اضطرابات الشحن في البحر الأحمر».

وأشار إلى أن صادرات الديزل الأمريكي إلى أوروبا تقلصت إلى النصف في فبراير وسط انخفاض إنتاج المصافي ونقص الإمدادات في أمريكا، ما أدى الى زيادة تشديد إمدادات الديزل الأوروبية وذلك بانخفاض عن أعلى مستوى لواردات سبعة أعوام عند 11.44 مليون برميل في يناير، بحسب بيانات شركة كبلر لتتبع السفن.

بدوره يقول ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات؛ «إن تقلص المعروض النفطي مستمر بسبب المخاطر الجيوسياسية البعيدة عن أساسيات السوق، وقد أضيف إلى مخاطر البحر الأحمر إغلاق حقل نفط الوفاء الليبي الذي تبلغ طاقته 37 ألف برميل يوميا، وخط أنابيب جرين ستريم، الذي ينقل الغاز الطبيعي إلى إيطاليا بسبب الصراع الداخلي».

وشدد على ضرورة عودة الاستقرار للملاحة في البحر الأحمر خاصة بعد أن أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) أن زيادة سرعة السفن عندما تضطر إلى الإبحار في مسارات أطول لتجنب هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، قد «تؤدي إلى تآكل» المكاسب البيئية في مجال النقل البحري، حيث إن قطاع الشحن قام على مدى أكثر من عشرة أعوام بتخفيض سرعات الإبحار لخفض تكاليف الوقود والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

روسيا: قرار الدنمارك بإغلاق التحقيق بشأن تخريب «نورد ستريم» أقرب إلى العبثية الاقتصادية

انتقد الناطق باسم الكرملين دميتري بيسكوف الاثنين قرار الدنمارك إغلاق التحقيق بشأن عملية تخريب خطي أنابيب نورد ستريم للغاز اللذين يربطان بين روسيا وألمانيا.

وقال بيسكوف للصحافيين إن «الوضع أقرب إلى العبثية. من جهة، يعترفون بوقوع تخريب متعمد، لكن من جهة أخرى لن يمضوا قدما» بالتحقيق. وأعلنت شرطة الدنمارك الإثنين أنها أغلقت التحقيق بشأن عملية التخريب في سبتمبر 2022. وقالت الشرطة إنه «يمكن للسلطات أن تخلص إلى أن تخريب خطي أنابيب الغاز كان متعمدا. وفي الوقت نفسه، تعد أنه ليس هناك الأساس الضروري لمواصلة تحقيق جنائي في الدنمارك». أغلقت السويد المجاورة تحقيقها مطلع فبراير على أساس أنها لا تملك الاختصاص القضائي لمواصلته، ما يعني أن ألمانيا وحدها تحقق حاليا في العملية. اكتشفت أربع حالات تسرب كبيرة للغاز في خطي أنابيب تابعين لنورد ستريم قبالة جزيرة بورنهولم الدنماركية حيث سجلت معاهد للمسح الزلزالي وقوع انفجارين تحت البحر قبل وقت قصير من التسرب. كان خطا الأنابيب في قلب التوتر الجيوسياسي مع قطع روسيا إمدادات الغاز عن أوروبا في خطوة يشتبه بأنها جاءت للرد على العقوبات الغربية التي فرضت على موسكو إثر الحرب في أوكرانيا. وبينما وقعت عمليتا التسرب في المياه الدولية، كانت اثنتان منها في المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للدنمارك واثنتان في تلك التابعة للسويد. لم يكن خطا الأنابيب في الخدمة عندما وقع التسرب لكنهما كانا يحتويان على الغاز الذي تسرب في المياه والأجواء. فتحت كل من الدنمارك والسويد وألمانيا تحقيقات في الانفجارات. وبقيت تحقيقات البلدان الثلاثة سرية وهو أمر عائد بحسب محللين إلى التداعيات الدبلوماسية المحتملة للمعلومات التي قد تفضي إلى الكشف عنها. وأفادت شرطة كوبنهاغن بأن التحقيق الذي جرى بالاشتراك مع جهاز الاستخبارات الدنماركي PET كان «معقدا ومستفيضا». وأضافت أنها ليست في موقع يسمح لها «الإدلاء بتصريحات إضافية» عن القضية.

وجهت فرضيات عدة أصابع الاتهام إلى أوكرانيا أو روسيا أو الولايات المتحدة، علما بأن الدول الثلاث نفت تورطها.

ألمانيا ستغير قوانينها لدعم مسارها نحو الحياد الكربوني

الشرق الأوسط

أعلن وزير الاقتصاد الألماني روبرت هابك يوم الاثنين أن ألمانيا ستغير قوانينها للسماح بتكنولوجيا احتجاز وتخزين الكربون (سي سي إس) في قطاعات صناعية معينة كثيفة خاصة بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وذلك كجزء من هدف أكبر اقتصاد في أوروبا لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2045.

وتقوم تقنية «سي سي إس» بإزالة ثاني أكسيد الكربون الناتج عن العمليات الصناعية من الغلاف الجوي، أو التقاطه في نقطة الانبعاث وتخزينه تحت الأرض، وفق «رويترز».

وكان استخدام هذه التقنية مقيداً في ألمانيا بموجب قانون صدر في عام 2012، الذي منح الولايات الفيدرالية سلطة نقض استخدامها. ولكن بما أنه من المرجح أن يفشل أكبر ملوث لثاني أكسيد الكربون في أوروبا في تحقيق هدفه المتمثل في إنتاج صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2045، فقد أعادت برلين النظر في احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه.

وأضاف هابيك أنه بموجب التغييرات الجديدة في القانون، سيتم السماح بنقل ثاني أكسيد الكربون وتخزينه في قاع البحر، مشيراً خلال مؤتمر صحافي لتقديم استراتيجية الحكومة لإدارة الكربون إلى أن هذه التقنية آمنة.

الصين تعلن اكتشاف أكبر حقل نفط المدينة

كشفت الشركة الوطنية الصينية للنفط البحري، عن اكتشاف حقل «بوتشونغ 26-6» النفطي، وهو أكبر حقل نفط صخري متحول في العالم، في جنوبي بحر بوهاي.

ويقع الحقل على بعد 170 كيلومترا من بلدية تيانجين، ويحتوي على كمية قياسية من النفط والغاز.

وذكرت مجموعة الصين للإعلام، أن احتياطيات النفط والغاز المؤكدة في حقل «بوتشونغ 26-6» تقدر بأكثر من 40 مليون متر مكعب، بينما يتجاوز الاحتياطي التراكمي المؤكد للحقل 200 مليون متر مكعب. واكتشف المهندسون خلال أعمال التنقيب، طبقة من النفط والغاز يصل عمقها إلى 118 مترًا.

ومن المتوقع أن يتجاوز متوسط إنتاج النفط اليومي 390 مترا مكعبا (2453 برميل)، بينما يتجاوز متوسط إنتاج الغاز اليومي 50 ألف متر مكعب، ويُعد هذا رقماً قياسياً في قدرة الإنتاج الاختبارية للآبار المكتشفة حديثًا في الحقل.

«غولدمان» يرفع توقعات سعر النفط لـ87 دولاراً للبرميل في الصيف

اقتصاد الشرق

رفع «غولدمان ساكس» تقديراته لـ سعر النفط ليصل إلى الذروة عند 87 دولاراً للبرميل في فصل الصيف، بما يزيد بمقدار دولارين عن التقديرات السابقة.

قال البنك في مذكرة بحثية إن الاضطرابات في البحر الأحمر تؤدي إلى سحب أكبر من المتوقع من مخزون النفط لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما قدر أن يواصل النفط تداوله في نطاق ضيق، دون أن يشهد تحركات كبيرة صعوداً أو هبوطاً، مع بقاء خام برنت بين 70 إلى 90 دولاراً للبرميل مع انحسار التقلبات.

استقرت أسعار النفط بالقرب من 80 دولاراً للبرميل منذ بداية 2024، إذ عوّض تضخم الإمدادات من الولايات المتحدة ومنتجين آخرين تخفيضات «أوبك+»، وسط مخاوف من أن الصراع في الشرق الأوسط قد يعطل شحنات الخام.

وقال محللون، بينهم دان ستروين، في المذكرة الصادرة بتاريخ 25 فبراير إنه من المرجح أن تظل التقلبات ضعيفة مع بقاء علاوات المخاطر الجيوسياسية متواضعة.

توقعات خفض الإنتاج في «أوبك+»

فيما يتعلق بتوجهات «أوبك+»، توقع البنك العالمي أن يواصل التحالف تمديد خفض الإنتاج خلال الربع الثاني من 2024، وبعد ذلك سيتم إلغاؤها تدريجياً وجزئياً اعتباراً من الربع الثالث. وتتماشى تلك النظرة مع توقعات «بلومبرغ» في محاولة لتجنب الفائض ودعم الأسعار.

تعتزم السعودية وشركاؤها اتخاذ قرار في أوائل الشهر المقبل بشأن ما إذا كانوا سيمددون القيود التي تقارب مليوني برميل يومياً إلى ما بعد مارس. ومع تباطؤ نمو الطلب العالمي وارتفاع إنتاج الخام الأميركي، ربما يحتاج «أوبك+» إلى الإبقاء على التخفيضات، وفقاً لمسح أجرته «بلومبرغ».

أوضحت المذكرة أن الطاقة الإنتاجية الفائضة المرتفعة بين منتجي «أوبك» تحد من الاتجاه الصعودي للأسعار، في حين من المرجح أن تدافع المجموعة عن انخفاضها بشدة. وجاء في المذكرة البحثية أن «المملكة العربية السعودية لديها الإرادة والوسائل اللازمة لدعم الأسعار».

قطر تراهن على الغاز المسال وتتطلع لصفقات طويلة الأجل

اقتصاد الشرق

تسعى قطر لإبرام مزيد من صفقات الغاز في أوروبا وآسيا في ظل رهانها على استمرار نمو الطلب مع شروعها في مشروع جديد بمليارات الدولارات لتوسيع الصادرات.

تخطط الدولة الشرق أوسطية -التي تعد بالفعل واحدة من أكبر موردي الغاز الطبيعي المسال في العالم- لزيادة جديدة بنسبة 13% في طاقتها الإنتاجية السنوية بالإضافة إلى التوسع المعلن عنه سابقاً. وقال وزير الطاقة القطري، سعد الكعبي، إن النمو السكاني، خاصة في آسيا، سيدفع باتجاه ارتفاع الطلب توازياً مع التعافي الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. وتابع أن البلاد تتطلع أيضاً إلى إبرام مزيد من العقود في أوروبا.

يأتي قرار ضخ المزيد من الاستثمارات في إنتاج الغاز في الوقت الذي تهدد فيه توقعات وفرة المعروض وتحوّل بعض الدول بعيداً عن الوقود الأحفوري مشاريع في أماكن أخرى. وقد يصل الطلب العالمي على الغاز إلى ذروته بحلول نهاية هذا العقد، وفقاً لبعض الجهات التحليلية، بما في ذلك وكالة الطاقة الدولية.

أهمية الغاز لاقتصاد قطر

تسلط مساعي قطر الضوء على أهمية الغاز بالنسبة للبلاد، إذ تعد صادرات الوقود أكبر مصدر للإيرادات مما جعلها بالفعل واحدة من أغنى الدول وساعدها في تعزيز نفوذها العالمي منذ أن بدأت بالتصدير قبل حوالي عقدين.

قال الكعبي في مقابلة يوم الأحد: «كنا نقول باستمرار إننا بحاجة إلى كثير من الغاز الطبيعي المسال. فنحن بحاجة إلى المزيد من الغاز للعالم، ونحتاج إلى مزيد من المنتجين».

ستضيف قطر 16 مليون طن إلى طاقتها الإنتاجية السنوية قبل نهاية هذا العقد، بالإضافة إلى التوسعة الجارية بالفعل والتي تبلغ 49 مليون طن سنوياً. ووقعت البلاد اتفاقية مدتها 27 عاماً مع شركة «تشاينا بتروليوم آند كيميكال كورب» (China Petroleum & Chemical Corp) ومع شركات أوروبية مثل «توتال» و«إيني» و«شل». ومع ذلك، تظهر بيانات «بلومبرغ إن إي إف» أن البلاد بحاجة إلى العثور على مشترين جدد للإمدادات المنتجة من حوالي نصف التوسع المستمر.

توقف تراخيص الغاز الأميركية

تأتي هذه الخطوة أيضاً في الوقت الذي أوقفت فيه الولايات المتحدة، أكبر منتجة للغاز الطبيعي المسال في العالم العام الماضي، إصدار تراخيص تصدير جديدة بينما تدرس تأثير ارتفاع الصادرات على المناخ والاقتصاد والأمن القومي.

بحسب الكعبي، فإن هذا القرار سيؤثر على صغار المنتجين الأميركيين الذين يعتمدون على تأمين اتفاقيات مبيعات طويلة الأجل لدعم الاستثمارات في مشاريع التسييل.

وأضاف: «لن يلجأ المشترون إلى هؤلاء البائعين طالما أن حكومتهم بإمكانها إيقاف عملية التصدير في أي لحظة. من الصعب جداً أن يكون لديك تخطيط طويل المدى في ظل هذا الوضع».

تراجع أسعار الغاز عالمياً

تراجعت أسعار الغاز الطبيعي في الأشهر الأخيرة، ويرجع ذلك جزئياً إلى اعتدال الطقس وضعف الطلب، فضلاً عن تلاشي أزمة الطاقة في أوروبا، ومن المتوقع أن تعمل مرافق إنتاج الغاز الطبيعي المسال الجديدة على تخفيف أي ضيق مستمر في السوق.

من جانبهم، قال محللو «غولدمان ساكس» إنه «رغم توسع قطر في سوق يحتمل أن تعاني من فائض في العرض، فإننا نعتقد أن المنطقة -وهي مورد الغاز الطبيعي المسال الأقل تكلفة في العالم- يمكن أن تستفيد من زيادة حصتها في السوق على المدى الطويل مع تعزيز الثقة في وارداتها».

ويرى الكعبي أن قطر معزولة عن التأثير الكامل لتقلبات الأسعار العالمية، مؤكداً أنه «إذا كان هناك تراجع، فسنكون قادرين على التعامل معه أكثر من الآخرين».

الطاقة النظيفة في السعودية.. المملكة تستعد لقيادة قطاع الهيدروجين عالميًا

الطاقة

يشهد قطاع الطاقة النظيفة في السعودية، خلال السنوات الأخيرة، تطورات غير مسبوقة، تستهدف المملكة من خلالها تحقيق هدف تنويع مزيج الكهرباء، والوصول إلى الحياد الكربوني.

وتبذل المملكة جهودًا كبيرة في إطار مساعي التحول الطاقي، وتتسارع وتيرة مشروعات الطاقة المتجددة؛ إذ أصدرت وزارة الطاقة نحو 12.6 غيغاواط من مشروعات الطاقة الشمسية، إضافة إلى مشروعات ضخمة في قطاع الهيدروجين الأخضر، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وتتضمّن «رؤية 2030» إضافة 54 غيغاواط من الطاقة النظيفة في السعودية إلى شبكة الكهرباء، تُشكّل الطاقة الشمسية ما يصل إلى نصفها، ويتوزّع النصف الآخر بين أنواع الطاقات الأخرى.

مركز تطوير تقنيات الطاقة النظيفة

تواصل المملكة الجهود البحثية التي تستهدف تطوير تقنيات الطاقة النظيفة في السعودية، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وفي 28 يناير/كانون الثاني (2024)، أُبرم اتفاق بين مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية «كاكست» وشركة أكوا باور، لتأسيس مركز أبحاث مشترك بمسمى «مركز تطوير تقنيات الطاقة النظيفة وتحلية المياه» في السعودية.

وجاء إنشاء المركز بهدف إجراء الدراسات والأبحاث العلمية والتطوير التقني بقطاع المياه والطاقة النظيفة في السعودية، وفق الموقع الرسمي لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

ومن المقرر أن تتركز جهود المركز البحثية على تطوير تقنيات الطاقة النظيفة في السعودية ومنها الطاقة الشمسية، وتقنيات الأجهزة المساندة لمحطات الطاقة الكهروضوئية للظروف المناخية القاسية.

بالإضافة إلى ذلك، يعمل المركز على تطوير تقنيات تخزين الطاقة لدعم شبكات الطاقة المستقبلية.

الطاقة المتجددة في السعودية

تهدف المملكة إلى تحقيق مزيج الطاقة الأمثل، والأكثر كفاءة والأقل تكلفة في إنتاج الكهرباء، وذلك بالتخلص من الوقود السائل في إنتاج الكهرباء والاعتماد على الغاز ومصادر الطاقة المتجددة، التي ستشكل قرابة 50% لكل منهما، من مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء بحلول عام 2030.

وتتضمّن السطور التالية استعراضًا لأبرز مشروعات الطاقة النظيفة في السعودية:

محطة سكاكا

بدأت محطة سكاكا للطاقة الشمسية الكهروضوئية -الواقعة في منطقة الجوف شمال المملكة- العمل سنة 2020، كأولى محطات الطاقة المتجددة في السعودية على مستوى المرافق، بطاقة إنتاجية نحو 300 ميغاواط.

وتبلغ تكلفة إنتاج الكهرباء في محطة سكاكا نحو (0.09 ريالًا سعوديًا (2.34 سنتًا أميركيًا) لكل كيلوواط/ساعة.

وتُسهم المحطة في خفض الانبعاثات الكربونية بحجم 530 ألف طن سنويًا، من خلال توفير الكهرباء المتجددة لنحو 55 ألف منزل.

محطة رياح دومة الجندل

ضمن أهم مشروعات الطاقة النظيفة في السعودية، دخلت محطة دومة الجندل -الواقعة في منطقة الجوف شمال السعودية- حيز التشغيل التجاري عام 2022، بوصفها أول محطة طاقة رياح يشهدها قطاع الطاقة المتجددة في السعودية، بطاقة إنتاجية تصل إلى نحو 400 ميغاواط.

وتبلغ تكلفة إنتاج الكهرباء في محطة دومة الجندل نحو 0.075 ريالًا (1.99 سنتًا) لكل كيلوواط/ساعة.

وتُسهم المحطة في خفض الانبعاثات الكربونية بحجم مليون طن سنويًا؛ إذ توفر الكهرباء النظيفة لنحو 70 ألف منزل.

محطة جدة للطاقة الشمسية

دخلت محطة جدة للطاقة الشمسية –الواقعة في مدينة جدة الصناعية الثالثة (50 كيلومترًا جنوب شرق مدينة جدة)- حيز التشغيل عام 2022، بطاقة إنتاجية تصل إلى 300 ميغاواط.

وتبلغ تكلفة إنتاج الكهرباء في محطة سدير نحو 0.046 ريالًا (1.23 سنتًا) لكل كيلوواط/ساعة، وتُعد ثاني أقل تكلفة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية عالميًا. وتُسهم المحطة في خفض انبعاث نحو 2.9 مليون طن من الكربون سنويًا؛ إذ توفر الكهرباء النظيفة لنحو 185 ألف وحدة سكنية.

مشروع الشعيبة للطاقة الشمسية

من المتوقع تشغيل مشروع الشعيبة للطاقة الشمسية - على بعد 80 كيلومترًا جنوب مدينة جدة- على مرحلتين عام 2025، بطاقة إنتاجية للمحطتين نحو 2.66 غيغاواط، موزّعة بين 600 ميغاواط للمحطة الأولى، و2.06 غيغاواط للمحطة الثانية. ومن المقرر أن يُسهم المشروع في منع انبعاث 4.28 مليون طن من الكربون سنويًا، إذ سيوفر الكهرباء النظيفة لنحو 450 ألف وحدة سكنية. وضمن مشروعات الطاقة النظيفة في السعودية، تأتي محطة رابغ للطاقة الشمسية بسعة 300 ميغاواط، ومحطة القريات للطاقة الشمسية الكهروضوئية بسعة 200 ميغاواط.

قطاع الهيدروجين

شهد مؤتمر «الطاقة النظيفة 2024»، الذي انعقد بالمملكة، في يناير/كانون الثاني 2024، التركيز على التحركات المكثفة للحكومة السعودية في قطاع الطاقة النظيفة في السعودية، ولا سيما قطاع الهيدروجين؛ ما يؤهّلها لقيادة مستقبل هذه السوق إقليميًا ودوليًا. وقال رئيس قسم تطوير الأعمال بمجموعة «أمارينكو» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وليد الحلاج، إن السعودية تمتلك المؤهلات التي تؤهلها لتقود مجال الهيدروجين الأخضر، خاصة ما يحدث في أكبر مشروع بالعالم في نيوم. وأضاف الحلاج أن السعودية تسعى لتثبيت مكانتها في قيادة المنطقة والعالم بقطاع الهيدروجين الأخضر، كما هي رائدة بمجال النفط.

أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم

في إطار جهود تطوير قطاع الطاقة النظيفة في السعودية، وُقِّعَت، في عام 2020، اتفاقية شراكة بين شركة نيوم وشركتي أكوا باور السعودية وإير برودكتس الأميركية، أسفرت عن تأسيس شركة «نيوم للهيدروجين الأخضر». كانت تلك الاتفاقية أولى خطوات مدينة نيوم -الواقعة على ساحل البحر الأحمر شمال غرب السعودية- نحو التحول إلى لاعب رئيس في سوق الهيدروجين عالميًا، إذ مثّلت أول استثمار للمدينة في قطاع الطاقة المتجددة، من خلال بدء خطوات فعلية لتنفيذ أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم.

وسيعتمد المصنع على مصادر الطاقة النظيفة في السعودية، ولا سيما الطاقة الشمسية والرياح في توليد الكهرباء اللازمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر، وتستهدف المملكة من تنفيذ المصنع توفير الهيدروجين الأخضر بوصفه وقودًا نظيفًا لقطاع النقل والمواصلات، واستعماله في صناعة الكيماويات. يشار إلى أنه مع بداية تشغيل المصنع سيُصدّر كامل إنتاجه إلى الخارج، على هيئة أمونيا خضراء؛ إذ سيكون الشريك الأميركي هو المشتري الحصري للأمونيا الخضراء، مع نقله إلى الأسواق العالمية.

شكراً